القياس اللغوي وتنمية الألفاظ

الدكتور حامد صادق قنيبي
الأستاذ المشارك بقسم الدراسات الاسلامية والعربية
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
الظهران ـ السعودية

الخلاصة

القياس منهج أصيل في الفكر الانساني. وهو وسيلة لمسايرة الحياة المتجددة، وقد ظل لصيق الصلة بنشأة كثير من العلوم العربية والإسلامية.

وهذا البحث (القياس اللغوي وتنمية الألفاظ) محاولة لوضع المسألة في الاطار الذي يخدم ما انتهى إليه مجمع اللغة العربية من أنَّ التوسع في القياس هو من أهم الوسائل الكفيلة بإنهاض العربية المعاصرة وتنمية ألفاظها، وحلّ الصعوبات الناجمة عن التطبيقات العملية في ميدان المصطلحات العلمية.

ولقد اقتضت الدراسة التمهيد بتوطئة لاستعراض شيء من تاريخ المسألة اللغوية، وتضمين رؤية الباحث لمفاهيمها.

توطئة عامة :

• منذ أواخر العصر الأموي عُني علماء البصرة والكوفة بجمع ألفاظ اللغة وأشعار العرب لحاجة الذين دخلوا في الاسلام إلى تعلّم القرآن، ولطروء ظاهرة اللحن بين المستعربين، وبعض العرب أنفسهم بسبب اختلاطهم بالأعاجم.

وأشهر رواة هذا العصر من علماء البصرة : أبو عمرو بن العلاء (ت 154هـ)، وخلف الأحمر (ت 180هـ)، وأبو عبيدة معمر بن المثنى (ت 211هـ)، وعبد الملك بن قريب الأصمعي (ت 216هـ)، ومحمد بن سلام الجمحي (ت 232هـ). ومن علماء الكوفة : حمّاد الرّاوية (ت 156هـ)، وأبو عمرو الشيباني (ت 206هـ)، وأبو عبيد القاسم ابن سلام (ت 224هـ).

هذا عن الرواة. أما أشهر الأعلام الذين كان لهم أثر محمود في تطوير الدراسات العربية على مدى القرون فهم كثيرون، نذكر منهم : الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، وعمرو بن عثمان بن قُنْبر، المشهور بـ «سيبويه» (ت 180هـ)، في المدرسة البصرية. وعليّ بن حمزة، المعروف ب «الكسائي» (ت 189هـ)، ويحيى بن زياد، المعروف بـ «الفرّاء» (ت 207هـ)، في المدرسة الكوفية. ثم أبو عليّ الفارسي (ت 377هـ)، وأبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، ومحمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ)، في مدرسة بغداد... وغيرهم من أصحاب المعاجم والدراسات اللغوية والبلاغية.

وتجدر الاشارة في هذه المرحلة من البحث إلى أن علوم اللغة والنحو والأدب كانت مختلطة وممتزجة، فكان عالم اللغة مثلا معيناً بالنحو والأدب أيضا، ثم أخذت هذه العلوم بالتمايز والاستقلال في القرون التالية.

• ولم يكن نشاط أئمة اللغة في جمع اللغة وتدوينها خلوا من منهج يتّبعونه، بل كان لهم ذلك، ويصحُّ أن نطلق عليه (علم الرواية اللغوية والأدبية)، ويمكن ملاحظة قيامه على ثلاثة أركان، هي :

١ ـ المكان :

ويُقصد به مواطن بعض القبائل الضاربة في وسط الجزيرة العربية (بين غربي هضبة نجد، وشرقي سفوح الحجاز، وهو ما يسمونه عالية السافلة «نجد» وسافلة العالية «المدينة»)، يقول أبو عمرو بن العلاء : لا أقول قالت العرب إلا ما سمعتُ من عالية السافلة، وسافلة العالية. وعن قبائل العرب هذه أخذ اللغويون والرواة مادتهم اللغوية، لأنهم رأوا بعدهم عن التأثيرات الخارجية التي يحتمل أن تُفسد السليقة اللغوية العربية. نقل السيوطي عن إبراهيم الفارابي[1] (ت 370هـ) في أول كتابه المسمى (الألفاظ والحروف) قوله : «كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً وأبينها إبانة في النفس»، ثم يقول وهو يرتب درجات الفصاحة : «والذين عنهم نُقِلت اللغة العربية وبهم اقتُدِيَ، وعنهم أُخذ اللسان العربيّ من بين قبائل العرب هم : قيس، وتميم، وأسد ؛ فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الاعراب والتصريف ـــ ثم هُذَيْل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنّه لم يؤخذ عن حَضَرِيٍّ قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم»[2].

لقد وصف متقدمو علماء اللغة والنحو كلام العرب الخُلَّص، في هذه المواطن فصيحا موثوقا به، ولكنهم اختلفوا في جواز الاستشهاد بلغة غيرهم من هذه القبائل، فقد اقتصر البصريون على الأخذ عن قبائل معينة، وتركوا ما عداها، محتجين بفساد لغتها. أما الكوفيون فقد اعتبروا كلّ القبائل العربية سواء، يُعْتَدُّ بأقوالها. يقول رمضان عبد التواب : «والواقع أن كلا الفريقين مخطىء في نظرته هذه، إذ كان الهدف هو وضع قواعد للغة الفصحى، أو بعبارة أخرى : للغة الأدبية المشتركة بين العرب جميعا ؛ فلم يكن الفرق بين اللغة المشتركة واللهجات واضحاً في أذهان اللغويين، في هذه الحقبة من التاريخ، وضوحاً تامّاً ؛ ولذلك سعى البصريون للأخذ عن قبائل معينة، وهدفهم هو الوصول إلى تقعيد اللغة الأدبية المشتركة، غير أنهم لم يفرقوا فيما أخذوه عن هذه القبائل، بين تلك اللغة المشتركة، ولهجات الخطاب. ومن هنا جاء الخلط والاضطراب، وأريناهم يؤولون كل مثال شذ عن قواعدهم. ولم يكن الكوفيون أقلّ

منهم حظّاً في الاضطراب والخلط ؛ لأنهم أخذوا عن كلّ العرب، ولم يفرقوا كذلك بين اللغة المشتركة، ولهجات الخطاب»[3].

وإذْ نُكبر الجهود المضنية التي بذلها رواد الجمع الأول، وعلماء اللغة من بعدهم. ونُكبر فيهم الحرص المخلص لخروجهم إلى البادية وتحمّلهم وعثاء السفر، ومحاولتهم جمع اللغة حفظاً وتدويناً ـــ فإنه ما كان لتلك الجهود أن تجمع كلّ اللغة، وأن تخلو من ثغرات فتحت المجال أمام العلماء لمزيد من الدراسات، على نحو ما نشير إليه في الفقرات التالية :

ـ إن عدد القبائل المُبعدة عن منهجهم هذا كان أضعاف القبائل المعتمدة لأنهم كانوا «مقتصرين في الأخذ عن نحو ست (بعد قريش) من تلك القبائل، تاركين ما عداها من باقي القبائل التي تجاوز الثلاثين قبيلة... بل إنهم لم يستطيعوا استيعاب اللغات واللهجات الخاصة بتلك القبائل الست[4]». ولقد أحسَّ أبو عمرو بن العلاء بهذا القصور في منهج الجمع اللغوي : «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير»[5].

ولقد ناقش عليّ أبو المكارم قائمة الفارابي اللغوي، ورأى أن اللغويين أخذوا أيضا عن فصحاء الحضر، وهم فئتان : فئة من الأعراب البداة اتخذت من ضواحي المدن الكبرى في العراق مستقرا لهم ومقاماً، فظلوا بمنجى عن الاختلاط بالأعاجم والمولدين فسلمت لهم لغتهم. وفئة من أهل الحضر صحّت عند اللغويين والنحاة سليقتهم، واستقامت ألسنتهم بما حفظوا من قرآن وشعر ومرويات مأثورة، ومنهم عمر بن أبي ربيعة، وجرير والفرزدق، والأخطل، وكثير، والأحوص، والكميت، وبشار، ورؤبة، والعجاج وغيرهم. وانتهى إلى القول : «...وإذن ليس صحيحا ما قرره السيوطي من أنه (لم يؤخذ عن حضريّ قط)، فقد أخذ النحاة عن أهل الحضر كما أخذوا عن أهل البادية»[6].

ـ اختلاف العلماء في تحديد مستويات الفصاحة عند القبائل، فَعُلْيا هوازن، وهي أفصح العرب على رأي أبي عمرو، غير داخلة في القبائل الست (بعد قريش). وكانت (ثقيف) من عُلْيا هَوازن، وهي مما انصرف عنها أهل الجمع اللغوي من البصريين بدعوى «مخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم»[7]. بل أحجم جماعة من العلماء عن الأخذ بلغات بعض القبائل رغم ورودها في القرآن الكريم : «روى أبو عبيد من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، قال : نزل القرآن على سبع لغات منها خمس بلغة العَجُز من هوازن، وهم الذين يقال لهم عُليا هوازن، وهم خمس قبائل أو أربع، منها سعد بن بكر، وجُشَم بن بكر، ونَصْر بن معاوية، وثقيف. قال أبو عبيد : وأحسب أفصح هؤلاء بني سعد بن بكر، وذلك لقول رسول الله ﷺ : أنا أفصح العرب بَيْد أني من قريش، وأني نشأت في بني سعد بن بكر. وكان مُسْتَرْضعا فيهم وهم الذين قال فيهم أبو عمرو بن العلاء : أفصح العرب عُليا هوازن، وسُفْلى تميم»[8]. ويتساءل صبحي الصالح : «إن كان الأقدمون قد اقتصروا في شواهدهم على عرب البادية، فلماذا رجحوا لغة قريش وما هي من البداوة في شيء ؟ إنها، على عكس من ذلك، لغة الحضارة بين العرب قاطبة !»[9].. نعم لقد كان لقريش اتصالات بشتى قبائل العرب (حج ومواسم وأسواق)، وكذلك اتصال بالأمم الأجنبية (تجارة ورحلات الشتاء والصيف). وقد تأثّرت وأثّرت لغتها بمن خالطت.. لهذا نرى رفض لغات القبائل لما سلف غير مقبول.

ـ اختلاف الآراء واللجوء إلى التأويل، ولعل في الحوار التالي توضيحا لما نذهب إليه : «قال ابن نوفل : سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء : أخبرني عما وضعته مما سميته عربية، أيدخل فيها كلام العرب كلّه ؟ فقال : لا، فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟! قال : أعْمَلُ على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات»[10].. وقوله (أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات) قول لم يجد سبيله إلى التطبيق الحقيقي الكامل، إذ إنّ ذلك (الأكثر) إنما كان كذلك بالنسبة إلى ما جمعه اللغويون، لا بالنسبة إلى ما قالته العرب.

وأجدني مسوقا إلى استنتاج اضطراب (عنصر المكان) في مسألة الاحتجاج اللغوي، وأختم بما قاله أحمد علم الدين الجندي[11] : «أرجّح أن علمـاء البصرة كانت عندهم حساسية لغير قائمة الفارابي، وتلك الحساسية تجلت واضحة في عقول البصريين عندما رأت بعض الدوائر العلمية الممثلة في رجال الكوفة أن تتوسع في الأخذ فأدخلت قبائل استنكفت الدوائر البصرية أن تأخذ عنها، فقد أورد ابن النديم في أخبار الرياشي البصري (ت 257هـ) أنه قال :[12] (نحن نأخذ اللغة من حرشة الضِباب[13]، وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخـذونها عـن أكلـة الشوارِيز[14]، وباعة الكواميخ[15]) ـ كما وجدنا تلك الحساسيـة تظهر بوضوح وتتحول إلى هجوم عنيف في وجه الكسائي زعيم المدرسة الكوفية من قبل البصريين... وهذه التهم التي يوجهها البصريون إلى علماء الكوفة لمساواتهم في الأخذ عن القبائل العربية منشؤها العصبية».

ب ـ الزمان :

عصور الاحتجاج اللغوي وتحديدها مسألة شغلت بال العلماء طويلا منذ نشأة البحث اللغوي : فما هي الأسس التي ارتضاها العلماء في فصيح اللغة، أو غير فصيحها ؟ وأي القبائل يُرتضى شعرها أو نثرها ؟ وهل النثر والشعر سواء في الاحتجاج اللغوي ؟... أول ما نلحظه أنهم فرّقوا بين النثر والشعر، فقد عمدوا إلى (قائمة القبائل) بالنسبة للنثر، واختلفوا في الفصيح منه، وغير الفصيح. أما بالنسبة للشعر فقد رأوا تقسيم الشعر إلى طبقات، وارتضوا كلَّ ما نظم من شعر في جميع أنحاء شبه الجزيرة العربية.

وتكاد تجمع المصادر أن المتقدمين قد حددوا الزمان لأخذ اللغة من المرويات النثرية بنحو ثلاثمائة سنة، منها مائة وخمسون قبل الاسلام، ومائة وخمسون سنة بعده، يستوي في ذلك ما أُخذ عن العرب الخُلَّص في مواطنهم من الجزيرة العربية، أو ما أُخذ عن فصحاء الحضر منهم. ثم نظروا فيما رُوي بعد ذلك، فإن كان عن أهل البادية فهو حجة في اللغة، وإن كان عن أهل الحضر لم يكن حجة في اللغة، وإن جاز الاستشهاد به في البلاغة والدرس اللغوي[16].

على أن تحديد مصادر المادة اللغوية لا يعني سلامتها التامة، فاجتهد العلماء لوضع ضوابط لضمان ذلك، فبالاضافة إلى ما أسلفنا عند حديثنا عن عنصر (المكان ومواطن القبائل) ؛ فإنهم وقفوا بزمن الشعر الذي يحتج به عند منتصف القرن الثاني الهجري. وذلك لأنهم رأوا أنَّ العرب لم تبق على بداوتها الخالصة، فالشعراء الذين آثروا سكنى الحواضر ركنوا إلى رغد العيش ونعيم الحياة على ما في الصحراء من شظف وخشونة... وانعكس ذلك كله على الشعر في لغته وأخيلته، وباعد بينه وبين ميراثه اللغوي.

وخشي اللغويون والنحاة على سلامة اللغة المنقولة أن تشوبها شوائب العجمة، فاتفقوا أن يكون منتصف القرن الثاني الهجري نهاية عصر الاحتجاج

بالشعر. ولهذا قسّموا الشعراء إلى طبقات، هي :

1 ـ **طبقة الجاهليين** : وهم الذين عاشوا في الجاهلية ولم يدركوا الاسلام، كامرىء القيس، وزهير، وطرفة، وعمرو بن كلثوم.

2 ـ **طبقة المخضرمين** : وهم الذين عاشوا في الجاهلية وأدركوا الاسلام كالخنساء، وحسان بن ثابت، وكعب بن زهير.

3 ـ **طبقة المتقدمين** : ويقال لهم الاسلاميون أيضا : وهم الذين عاشوا في صدر الاسلام، ولم يدركوا الجاهلية، كجرير، والفرزدق، والأخطل.

4 ـ **طبقة المولّدين** : ويقال لهم المحدثون أيضا : وهم يبدءون في العصر العباسي، كبشار بن برد، وأبي نواس[17]. وزاد بعضهم طبقتين[18].

5 ـ **طبقة المحدثين** : (فيما قصر الطبقة الرابعة على المولدين) وهم الذين جاءوا بعد المولدين، كأبي تمام، والبحتري.

6 ـ **طبقة المتأخرين** : وهم الذين جاءوا بعد المحدثين كالمتنبي.

وقد أجمع علماء اللغة على الاستشهاد بشعر الطبقتين الأولى والثانية. أما الطبقة الثالثة فقد ذكر البغدادي في خزانة الأدب خلافا في الأخذ عنها معتمدا في ذلك على أن أبا عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق، والحسن البصري، وعبد الله بن شبرمة كانوا يخطئون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم في عدة أبيات أخذوها عليهم ظاهرا، وكانوا يعدونهم من المولّدين، لأنهم كانوا في عصرهم، والمعاصرة حجاب[19]. قال ابن رشيق : «كلُّ قديم من الشعراء، فهو مُحدث في زمانه، بالاضافة إلى ما كان قبله. وكان أبو عمرو يقول : لقد أحسن هذا المولّد، حتى لقد هممت أن آمر صبياننا برواية شعره ـ يعني بذلك شعر جرير والفرزدق ـ فجعله مُوَلَّدا، بالاضافة إلى شعر الجاهلية والمخضرمين... قال الأصمعي : جلست إليه (إي إلى أبي عمرو بن العلاء) عشر حجج، فما سمعته يحتج ببيت إسلامي»[20].

ولا يُفهم من النصوص التي أوردناها في الفقرة السابقة عدم حجية شعر الطبقة الثالثة على إطلاقه، لأن ما حُصر من أخطائهم الجزئية لم يُسقط سائر أشعارهم، إذ ليس معنى الاحتجاج بشعر شاعر معين أن نلتزم بكل إنتاجه اللغوي إذ من الممكن أن تتسرب إلى هذا الانتاج بعض الأخطاء نتيجة الخطأ والوهم. ومهما يكن من أمر فإن إقرار أبي عمرو بن العلاء وتلاميذه بشعر هذه الطبقة حقيقة واقعة، ولكنَّ تعصبهم للقديم كان فوق الإعجاب والاقرار، فلقد سُئل أبو عمرو عن الأخطل فقال : لو أدرك يوما واحدا من أيام الجاهلية ما قدمت عليه أحداً. وقال عن الفرزدق وجرير وأشباههما من المحدثين : «لقد كثر هذا المُحدث، وحسن حتى لقد هممتُ بروايته[21]». وفي (الأغاني) قال الأصمعي : كان أبو عمرو بن العلاء، وخلف الأحمر يأتيان بشار بن برد فيسلمان عليه بغاية الإعظام، ثم يقولان : يا أبا معاذ ما أحدثت ؟ فيخبرهما وينشدهما، ويكتبان عنه متواضعين له، حتى يأتي وقت الزوال فينصرفان. وقيل إنما كان يفعلان ذلك اتقاء هجائه[22].

أما الطبقة الرابعة، وما تلاها فالصحيح عند البصريين أنه لا يجوز الاحتجاج بشعر شاعر منها. يقول السيوطي[23] : «أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المُولّدين والمحدثين في اللغة والعربية، وفي (الكشاف) ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة وروائها، فإنه استشهد على مسألة بقول حبيب بن أوس، ثم قال ـ الزمخشري ـ : وهو وإن كان مُحْدثا لا

يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك، لوثوقهم بروايته واتقانه» ـــ والشاهد فيه احتجاج الزمخشري ببيت أبي تمام :

هما أظلما حالي ثمّت أجليا

ظلاميهما عن وجه أمرَدَ أشيب

في تفسير قوله تعالى : ﴿وإذا أظلم عليهم قاموا﴾ (البقرة : 20) أجاز أن يكون (أظلم) لازماً ومتعدياً[24].

أما الكوفيون فكانوا أوسع رواية، وأكثر مرونة، فقد قبلوا الاحتجاج بأشعار الطبقات الأربع.

لقد كان الباعث وراء اهتمام علماء اللغة بجمع الشواهد، وتقعيد اللغة، باعثا دينيا، هو ضبط نصوص القرآن الكريم، الذي نزل بلغة فصحى تعلو على مستوى العامة من العرب لا يمكن فهمها ودراسة تراكيبها إلا في ضوء الاستعمالات الأدبية عند العرب قبل أن تتطور هذه الاستعمالات وتتغير بسبب الاحتكاك الثقافي والحضاري بالأمم التي دخلت في دين الله. ومن هنا نستطيع تعليل الدوافع وراء حرصهم في حركة تنقية اللغة، ووقوفهم عند زمن معين في الأمصار (عند منتصف القرن الثاني الهجري)، وفي البادية (بمنتصف القرن الرابع الهجري). وما بعد ذلك فليس بفصيح. والحق لقد أفاد هذا التحديد برد عادية الزمان عنها وحفظها، ومنع الذين عاشوا بعد هذه القرون من الاسراف في التغيير.

ولكن ظروف النشأة تغيّرت، ولم يعد هناك مبرر للمتزمتين من التقيد بحدود (الزمان والمكان) ـــ ولقد لاحظ ذلك ابن خلدون (ت 808هـ)، فقال : «تختلف لغة العرب اليوم عن لغة مضر، مع لغة مضر، إلا أن العناية بلسان مضر من أجل الشريعة، حمل على ذلك الاستنباط والاستقراء، وليس عندنا لهذا العهد، ما يحملنا على مثل ذلك، ويدعونا إليه[25]».

وقريب من هذا ما أشار إليه المستشرق رينهارت دوزي (ت 1883م) في مقدمته لكتابه (تكملة المعاجم العربية)، حيث قال : «إن اللغة العربية الفصحى، لغة الشعر القديم ولغة القرآن والحديث، لم تعش إلا نحواً من مائتي سنة. ففي نهاية القرن الأول الهجري... أصاب اللغة كثير من التغيير أخذ يزداد شيئا فشيئاً» وبعد أن بيّن أن الانفتاح على حضارات الأمم كان من أهم أسباب التغيُّر قال : «لقد وضعوا (أي العرب) ـ تساعدهم عبقرية لغتهم ـ ألفاظا جديدة للتعبير عن الأشياء والأفكار التي كانوا يجهلونها من قبل، أو غيَّروا في معاني الكلمات الجديدة[26]».

ولقد كان دخول اللغة إلى مجال التأليف العلمي يعتبر أهم مراحل التحوّل من البداوة إلى الحضارة، وقد أدى ذلك إلى عدة نتائج، منها :

ـ نشأت الحاجة إلى مصطلحات حضارية وعلمية، وهي مصطلحات لا تعرفها لغة البادية «ولم يعد المثقف يحتاج معرفة دقيقة بالكلمات الخاصة بالابل والتمر وما عند البدو من معجم حيّ، وأصبح الاهتمام بمثل هذا المعجم البدوي من عمل اللغويين وشُرّاح الشعر القديم، ولكن المؤلف في علم الكلام أو الفقه أو التصوف أو النحو، والمترجم في العلوم والرياضيات والطب له حاجات لغوية أخرى»[27].

ـ غدت اللغة العربية لغة عالمية استوعبت مجالات التعبير في فروع المعرفة المختلفة، وألف بها مؤلفون من جماعات لغوية مختلفة، وكانت اللغة العربية الوسيلة المشتركة للتعبير عندهم جميعاً. والتراث العربي ثمرة جهود مؤلفين ينتمون إلى مناطق

كانت لها لغاتها المحلية، لم ترق إلى منافسة اللغة العربية على نحو ما نجد في مؤلفات ابن سينا والفارابي... وأمثالهما»[28].

* * *

وفي العصر الحديث، أولى مجمع اللغة العربية بالقاهرة مسألة عصور الاحتجاج اهتمامه. وقد انتهى إلى قرار استقرأه من وقائع التاريخ الوصفي لمسيرة العربية، وقد جاء نص القرار على «أن العرب الذين يُوثق بعربيتهم، ويستشهد بكلامهم، هم عرب الجاهلية وصدر الاسلام إلى أواخر القرن الثاني في الأمصار، وإلى أواسط القرن الرابع في الجزيرة العربية»[29].

وقد دافع عباس حسن عن قرار المجمع ورأى أن حجة المجمع في هذا التحديد، أن لغة العرب ظلت سليمة في بواديهم حتى القرن الرابع الهجري، وفي حواضرهم حتى نهاية القرن الثاني، وأن ما ظهر من اللحن والخطأ خلال تلك الفترة ضئيل يمكن الإغضاء عنه، والتيسير بإغفاله. وأن من الخير الاقتصار في التحديد على تلك الفترة، لأنها التي سلمت فيها اللغة ـ أو كادت ـ ولأن الخطأ تدفق بعدها من ثغرات متعددة[30].

وهناك جماعة من المعاصرين ممن رفضوا التسليم بهذا التقسيم، ومنهم : أحمد حسن الزيات، وابراهيم مصطفى، وعبد الله كنون. وقد دعا الزيات إلى إلغاء عصور الاحتجاج، وأن يُقبل الاستشهاد بزعماء البيان في العصور المختلفة، وفي بحثه الذي ألقاه في مؤتمر الدورة السادسة عشرة تحت عنوان (الوضع اللغوي وهل للمحدثين حق فيه) تقدم باقتراح يشمل أربعة أمور، هي :

(1) فتح باب الوضع على مصراعيه بوسائله المعروفة وهي : الارتجال والاشتقاق والتجوز.

(2) رد الاعتبار إلى المولد؛ ليرتفع إلى مستوى الكلمات القديمة.

(3) إطلاق القياس في الفصحى ليشمل ما قاسه العرب وما لم يقيسوه، فإن توقف القياس على السماع يبطل معناه.

(4) إطلاق السماع من قيود الزمان والمكان ليشمل ما يسمع اليوم من طوائف المجتمع كالحدادين والنجارين والبنائين وغيرهم من كل ذي حرفة»[31].

وتقدم إبراهيم مصطفى عضو المجمع القاهري بالاقتراح التالي :

«أن ينظر في آثار أُدبائنا من الكتاب والشعراء، وربما حسن أن نقتصر على من مضى به التاريخ مدة لا تجعل للمودة أو غيرها شبهة الأثر في الحكم، فمن رأى المجمع صحة أسلوبه واستقامة عربيته وَثّقه وجعل قوله مدداً للغة وحجة فيها»[32].

وقال عبد الله كنون : «فلا حقَّ لنا ولغيرنا في تقييد الوضع بالزمان والمكان المحددين، ونحن بوسائلنا الميسرة ربما أقدر على الوضع ممن سبقنا، ولن يكون الوضع والارتجال نهبا مشاعا، إنما هو حق المستنيرين والخالدين المجمعيين، في إطار العرف والمعهود»[33].

وقد أحال المجمع اقتراحي أحمد الزيات، وإبراهيم مصطفى إلى لجنة الأصول وتلقى تقريرها، ووافق على قرارين أوضاع المحدثين والسماع هما :

1 ـ تدرس كل كلمة من الكلمات الشائعة على ألسنة الناس، على أن يراعى في هذه الدراسة أن تكون الكلمة مستساغة ولم يعرف لها مرادف عربي سابق صالح للاستعمال.

2 ـ يرى المجلس قبول السماع من المحدثين بشرط أن تدرس كل كلمة على حدتها قبل إقرارها»[34].

ج ـ السمـــاع :

الكلام المسموع كان الأساس الذي اعتمد عليه علماء العربية في الجمع والدرس، وقد لاحظوا أنه يتأتى على وجهيْن، قال ابن جني[35] : أحدهما : ما لابدّ من تقبله كهيئته، لا بوصيَّةٍ فيه، ولا تنبيه عليه، نحو : حجر، ودار... (والثاني) : ما وجدوه يُتدارك بالقياس، وتخفّ الكُلفة في علمه على الناس، فقنّنوه وفصّلوه، إذ قدَروا على تداركه من هذا الوجه القريب، المغني عن المذهب الحَزْن[36] البعيد. وعلى ذلك قدّم الناس في أول المقصور والممدود ما يُتدارك بالقياس والأمارات[37]، ثم أتْلوه ما لابُدّ له من السماع والرويات».

ولقد سبقت الإشارة إلى ملاحظة العلماء أنه لا يمكن أن تجمع اللغة كلها بالسماع. كذلك لا يمكن أن تُستدرك كلها بالقياس[38]. ولقد وضع العلماء للكلام الذي يُقاس عليه شروطا لا يمكن تعديها، واهتموا لذلك بالبحث في هذه اللغة المروية المسموعة فقسّموها إلى : تواتر وآحاد.

والتواتر : هو لغة القرآن، وما تواتر من السنة، وكلام العرب الفصحاء. وهذا القسم دليل قطعي من أدلة اللغة وتراكيبها يفيد العلم.

والآحاد : ما تفرد بنقله أهل اللغة ولم يُوجد فيه شرط التواتر. وقد اختلفوا في إفادته، وهل تفيد الظنَّ، أو العلم. وزعم بعضهم أنه إذا اتصلت به القرائن أفاد العلم ضرورة، كخبر التواتر[39].

ونادى البصريون بالسماع، وكانوا لا يبنون أحكامهم إلا على أساس الكثرة الفياضة والشيوع، والشواهد الكثيرة المدعمة برواية الثقات. أما الكوفيون فقد توسّعوا في القياس. وكانوا لا يتورعون عن الاحتجاج بالقليل والنادر، ووضعوا قاعدة للشاهد الواحد، مما أدّى إلى التشعيب، أو التفريع الذي تحمّلت اللغة وزره. وكان هذا التباين أوضح وجوه الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة[40].

ورغم أن ابن جني (ت 392هـ) من كبار القياسيين إلا أننا يمكن أن نصف اتجاهه اللغوي بالتوسط، فهو يقول[41] : «ومعاذ الله أن ندّعي أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياسا». وقد حصر مسائل القياس والسماع في أربع معادلات ظلت محور الدراسات في هذا الباب، وهي :

(1) مطّرد في القياس والسماع، مثل : قام زيد، وَكَتَب سعيد.. قياسا على أمثالهما من الكلام العربي، وهذا أقوى الأنواع، وحكمه : جواز استعماله بصيغته والقياس عليه.

(2) مطّرد في القياس شاذ في السماع، مثل «مكان مُبْقل» هذا في القياس، والأكثر في السماع «باقل». وحكمه يحفظ ولا يُقاس عليه.

(3) مطّرد في السماع شاذ في القياس، مثل استحوذ عليه الشيطان، واستصوب عليَّ الأمر. ولا يقال : استحاذ، واستصاب. وحكمه كسابقه أن يُحفظ ولا يُقاس عليه.

(4) شاذ في السماع والقياس معاً، مثل : ثوب مصوون، وحكمه كالنوعين السابقين، يُحفظ، ولا يقاس عليه، ولكنه أضعف الصور جميعها[42].

وقد اختلف العلماء القدامى في مفهوم (الشاذ) ومقداره، وتكلموا فيه طويلا، وألفوا فيه البحوث الكثيرة، كما اختلفوا كذلك في (المُطّرد) الذي يصحّ القياس عليه، وعلى أي اللغات يُقاس ؟ أيقاس على كلّ اللغات أم أنّ هناك لغات معينة يؤخذ بها ويقاس عليها ؟ وما مقدار ما يُقاس عليه ؟

أتُشترط الكثرة أم يقاس على القليل كما يُقاس على الكثير ؟ هذا ما اختلفوا فيه اختلافا كبيرا[43].

وكان من أوضح ما قيل في ذلك ما جاء في كتاب الخصائص لابن جني، فله مجموعة من الأقوال في هذا الباب ما زالت في علم اللغة أشبه ما تكون بنصوص (مجلة الأحكام العدلية) في الفقه الحنفي. ومازال الدرس اللغوي يعكف على دراستها والافادة منها، ومنها :

- «باب في تعارض السماع والقياس ـ إذا تعارضا نطقْتَ بالسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه مع غيره»[44].
- «باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»[45].
- «باب في اختلاف اللغات وكلها حُجة... وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتها.. لكن غاية ما لَكَ في ذلك أن تتخيَّر إحداهما، فتقوِّيها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبلُ لها، وأشدُّ أنساً بها. فأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا»[46].

وإذا ما قابلنا ما نقلناه عن أبي عمرو بن العلاء ـ قوله (أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات) ـ في صدد عرضنا لحيثيات عنصري الزمان والمكان في مسألة الاحتجاج اللغوي. وهذا الذي أثبتناه عن ابن جني في عنصر السماع. ومع سبق معرفتنا أن أبا عمرو بن العلاء رأس المدرسة السماعية، وأن ابن جني من المدرسة القياسية. وأن مسلك المدرسة الكوفية استقرائي قياسي، وأن ابن جني لم ينكر السماع في باب القياس ـ نلحظ من كلّ ما تقدم كيف نشأت فكرة السماع في اللغة، وهو مصطلح يستعمل كثيرا مع مصطلح القياس. وهو ما نعرض له تفصيلا في الفقرات التالية :

القياس اللغوي

• القياس (في اللغة)[47] : «قِسْتُ الشيء بالشيء : قدَّرته على مثاله. وقِسْت الشيء بغيره وعلى غيره، أقيسُهُ قَيْساً وقِياساً فانقَاس، إذا قدرته على مثاله، والمقدار مِقياس. وقايَسْتُ بين الأمرين مُقايَسَةً وقياسا. وهو يَقتاس الشيء، أي يَقِيسُهُ به».

والقياس (في اصطلاح القدماء) : «ردُّ الشيء إلى نظيره»[48]. نقل السيوطي[49] عن ابن الأنباري في جدله : «هو حمل غير المنقول إذا كان في معناه. قال : وهو معظم أدلّة النحو، والمُعول في غالب مسائله عليه... ولهذا قيل في حدّه : إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب».... وتجدر الاشارة إلى أن القياس كان وليد البيئات الفقهية والكلامية، ثمَّ امتد إلى علوم النحو واللغة على ما سنوضح آتياً.

• القياس، ظاهرة فطرية في الإنسان. ومن البدهي أن الانسان يقارن بين الأشياء فيعرف صفاتها المتشابهة والمختلفة، ثم يستنبط من هذه الصفات المتشابهة مقاييسه وأصوله... وطبيعة الانسان أن يبحث عن العلّة أو السبب في كلّ حكم يصدره، وفي كل رأي يميل إليه. أو قل إنه يلحق الشبيه بالشبيه والنظير بالنظير.

والقياس منهج أصيل في الفكر الاسلامي. جاء في الحديث : «أنّ رسول الله ﷺ، لما بعث معاذ بن جبل إلى اليمن. قال له : كيف تصنع إن عرض لك قضاء ؟، قال : أقضي بما في كتاب الله، قال : فإن لم يكن. قال : فبسنة رسول الله، قال : فإن لم يكن في سنة رسول الله. قال : أجتهد رأيي ولا آلو، قال معاذ : فضرب رسول الله ﷺ على صدري، ثم قال : الحمد لله الذي وفق رسُولَ رسُولِ الله لِما

يرضي رسول الله» ـ وفي هذا دليل على أن من أصول التشريع ؛ الاجتهاد بالرأي، وهو القياس[50]. وممّا سجله التاريخ في أنصع صفحاته : أنّ عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، كتب إلى أبي موسى الأشعري عندما ولاّه قاضيا على البصرة : «الفهم الفهم فيما تلجلج في صدرك ممّا ليس في كتاب ولا سنة. اعرف الأشباه، وقسْ الأمور عند ذلك»[51].

وقبل هذا، فلقد كان النبي ﷺ كثيرا ما يستعمل (القياس) في أحاديثه الشريفة. ومن هنا صار القياس أصلا من أصول الأحكام الشرعية[52]. وقد عدّد الإمام ناصح الدين عبد الرحمن الانصاري المتوفى سنة 624هـ[53] كثيرا من الأقيسة المتعددة بألوانها المختلفة والتي احتواها كلام رسول الله ﷺ. وقد جاء في مقدمة كتابه الموسوم بـ «أقيسة النبي المصطفى محمد ﷺ»[54] : «وبعد، فإنّ الأحكام شرعت لمصالح الناس، ولما كانت المصالح مختلفة الأنواع والأجناس تنوّعت الأدلة من النصّ والاجماع والقياس، وأقيسة رسول الله ﷺ نصوص ليس لها معارض ولا مناقض لأنها خبر معصوم، وقياس كلّ ذي قياس سواه فهو بسهام الطعن مرشوق مرجوم. والفقهاء يقولون : قياس علّة، وقياس شبه، وقياس إحالة، وقياس دلالة. وما ذكرناه من أقيسة رسول الله ﷺ مشتمل على هذه الأقيسة متنوعة كانت أو مجنّسة. وقد أحصيتُ من هذه الأقيسة مائة قياس، وإن كان في الأجل فسحة شرحتُ منها ما يرفع الالتباس، ويرد إليها شارد فهم ذوي الادراك من خواص ذوي الألباب ؛ عوام الناس، إن شاء الله رب الفلق، وربُّ الناس». ـ ومن الأمثلة التي ساقها :

ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما : أنّ امرأة أتت رسول الله ﷺ فقالت : إنّ أمي ماتت، وعليها صوم شهر رمضان. فقال : أرأيت لو كان عليها دين أكنتِ تقتضينه ؟ قالت : نعم. قال : فدَين الله أحق بالقضاء»[55].

ـ عن أبي هريرة قال : جاء رجل إلى النبيّ ﷺ، فقال : إن امرأتي ولدت غلاما أسود، فقال النبي ﷺ : هل لك من إبل ؟ قال : نعم، قال فما ألوانها ؟ قال : حُمرة، قال : هل فيها من أورق قال : إن فيها لورقا ؟، قال : فأنى لها ذلك ؟ قال : عسى أن يكون نزعه عرق، قال : وهذا عسى أن يكون نزعه عرق»[56].

* * *

لقد ظل (القياس) وسيلة لمسايرة الحياة المتجددة، وظل لصيق الصلة بنشأة كثير من العلوم الاسلامية. ومهما كانت أنواعه، فهو إلحاق أمر بآخر في الحكم لاتحاد بينهما في العلة، وهو يقتضي أركانا أربعة، هي :

ـ الأصل الذي يراد القياس عليه، وهو المقيس عليه.
ـ الفرع الذي يُراد قياسه، وهو المقيس.
ـ والحكم، الذي يتنوع كما تتنوع الأحكام الفقهية، فيكون في الفقه واجبا، أو ممنوعاً أو حسناً، أو قبيحاً. ويكون في اللغة جائزا أو ممنوعا.
ـ وأخيرا؛ العلة، وهي التي تجمع بين الأصل والفرع.

ولنا هنا بصدد مناقشة مسألة تأثر منهج الدرس في العلوم الاسلامية بالمنطق الأرسطي[57]، ولكن حسبنا الاشارة إلى أن الدراسات النحوية واللغوية والأدبية في بدْء نشأتها كانت مختلطة، وذلك لأن الصلة بينها عميقة، وبخاصة في عصر الاحتجاج اللغوي، يقول عبد اللطيف البغدادي فيما ينقله عنه السيوطي[58] : «اعلم أنّ اللغوي شأنه أن يَنقل ما نطقت به العربُ ولا يتعدّاه ؛ وأما النّحوي فشأنه

أن يتصرَّف فيما ينقله اللغوي، ويقيس عليه، ومثالهما المحدِّث والفقيه ؛ فشأن المحدّث نقل الحديث برُمته، ثم إنَّ الفقيه يتلقاه ويتصرَّف فيه، ويبسط فيه عِلله ويقيس عليه الأمثال والأشباه. قال أبو علّي ـ فيما حكاه ابن جني : يجوز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم وشعرنا على شعرهم».

والحق أنَّ اللغويين كانوا هم المتصدِّرين لوضع أسس علوم العربية، وذلك لما كان لهم من فضل جمع اللغة، ومن هنا اختلطت المسائل اللغوية والنحوية على يدهم. وقد جعلوا (القياس) منهجاً يسيرون بهديه، فربما حكّموه في لغات العرب وروايتهم، فيقولون إن لغة ما أقيس من أخرى، وإنْ تعبيرا ما يجيزه القياس وإنْ لم يرد به السماع، ولقد رسموا بذلك قواعد النحو، يقول أبو البركات الأنباري (ت 577هـ)[59] : «إذا بَطَلَ أن يكون النحو رواية ونقلا ؛ وجبَ أن يكون قياسا وعقلا»... وله أيضا : «اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كلّه قياس، ولهذا قيل في حدّه : النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو»[60]، وقبله قال الكسائي[61] :

إنما النَّحوُ قِياسٌ يُتَّبَعْ
وبه في كلِّ علمٍ يُنتفَعْ
وإذا ما تُقِّنَ النحوَ الفتى
مرَّ في المنطقِ مَرّاً فاتَّسَعْ

ولأنه ليس من غرض هذا البحث استقصاء (القياس النحوي) ؛ فإنني أود أن أختم هذه الفقرة بإجمال ما ذكره صاحب كتاب (أبو علي الفارسي، ت 377هـ)[62] : «... والقياس قديم عند النحاة الأولين، فهم يقولون عن عبد الله بن أبي إسحق (ت 117هـ) أنه أول من بعج النحو، ومدّ القياس والعلل[63]، وكذلك كان كلٌّ من عيسى بن عمر (ت 149هـ)، وأبي عمرو بن العلاء[64]، وجاء الخليل ومكّنته ثقافته وبيئته أن يكون الغاية في تصحيح القياس، واستخراج مسائل النحو وتعليله، واستنبط من ذلك ما لم يستنبطه أحد، وكان لأبي زيد فضل معرفته بمقاييس النحو، وكذلك كان ليونس بن حبيب مذاهب وأقيسة تفرد بها... أمَّا إمام النحاة (سيبويه) فكثيرا ما يشبه ـ في الكتاب ـ مثالا بمثال، ويجري على أحدهما ما يجريه على الآخر، لاشتراكهما في العلة، واقرأ نصه الآتي، والحظ مقايسته بين (رأي) العلمية، وأن وأخواتها لاشتراك كل في الدلالة على معنى، قال[65] : «وإذا أردت رؤية العين لم يجز (رأيتني)، لأنها حينئذ بمنزلة (ضربت)، وإذا أردت التي بمنزلة (علمت) صارت بمنزلة (أنَّ) وأخواتها، لأنهن لسن بأفعال، وإنما يجئن لمعنى، كذلك هذه الأفعال إنما جئن لعلم أو شك، ولم يرد فعلا سلف منه إلى إنسان يبتدئه».... ويطول بي الحديث إن ذهبت أستقصي ما أورد سيبويه ـ في الكتاب من أمثلة القياس، وحسبي ما ذكرت.

واستمر ظهور القياس عند النحاة ـ بعد سيبويه ـ دليلا على براعتهم في النحو، ورسوخ قدمهم فيه، فسعيد بن مسعدة يغلب عليه النحو ومقاييسه، وكان يحيى بن المبارك اليزيدي مبرزا في النحو، والعلل، ومقاييسها، وكذلك كان كل من المبرد ونفطويه... وكذلك كان الكوفيون قائسين : فالكسائي هو الذي قال (إنما النحو قياس يتبع) وكثيرا ما يردد الفراء في (معاني القرآن) عبارة : فأجْر الكلام على هذا، أو ابْنِ الكلام على هذا... ونحو ذلك. وإذا كان هناك فرق بين البصريين والكوفيين ؛

فهو أن البصريين كانوا يقيسون على الكثير الشائع، أما الكوفيون فلا يرون بأسا من القياس الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة ويجعلونه أصلا».

ويبدو من القياس عند السابقين وبخاصة الشيخان : الخليل وسيبويه ـــ أنه قياس استعمالي لا أثر فيه للتعمق، هو مجرد مشابهة شيء بشيء، أو اعتبار هذا بذاك، من غير مزج لذلك بالقضايا المنطقية، أو وصله بالمسائل العقلية البحتة، ومن هنا قام قياس الأقدمين على الحس اللغوي، وطبيعة الأساليب العربية، وغلبت فيه الروح الفطرية على الصناعة الفلسفية أو المنطقية. وإلى هذا النمط من القياس هو ما يدعو إليه المعاصرون من رجال المجامع رغبة في التيسير، لتنمية اللغة.

والدكتور تمام حسّان يفرّق بين نوعين من القياس : القياس الاستعمالي، والقياس النحوي. والأول هو انتحاء كلام العرب، وبهذا المعنى لا يكون القياس نحواً، وإنما يكون تطبيقاً للنحو، وهو وسيلة كسب اللغة في الطفولة... وهو ما يطبّقه المجمع في صوغ المصطلحات وألفاظ الحضارة، لأن الذي يحكم عمل المجمع في هذا الحقل هو (أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب)، وحين يضع أعضاء المجمع هذه الألفاظ يصوغونها على مثال أشباهها عندهم. والثاني : وهو حمل غير المنقول إذا كان في معناه، وهذا القياس هو القياس النحوي، أو النحو، وإذا كان القياس الأول قياس الأنماط فهذا القياس الثاني قياس الأحكام[66].

* * *

لقد أدت جهود النحاة منذ القرن الثاني الهجري إلى أن يتبوأ (القياس النحوي) مكانته كقانون ملزم قادر على أن يشرح ويصحح ويؤلف. ومنذ ذلك الحين أدى القياس أو المنهج القياسي دورا رئيساً في تشكيل اللغة العربية، فلقد أصبح السمة الأساسية لمدرسة النحاة البصريين[67]. ثم أصبح السمة المميزة أيضا بين المدرستين المتنافستين : البصرية والكوفية. ولقد عظمت مكانته في مدرسة تالية هي مدرسة بغداد، محققاً غاية ما يمكن من أعمال أبي علي الفارسي (ت 377هـ)، وتلميذه عثمان ابن جني (ت 392هـ). وربما عُقدت على (القياس) أعظم الآمال في حركة الإحياء اللغوي في العصر الحديث، وكان مناط اهتمام رجال المجامع اللغوية كما سنوضّح في الفقرات التالية.

إلاّ أن مفهوم (القياس اللغوي) ظلّ مضطربا عند العلماء قديماً وحديثاً ؛ ولعلّ السبب في ذلك هو الخلط بين مفهوم القياس النحوي، ومفهوم القياس اللغوي. واضطراب معايير (السماع) و(السليقة اللغوية)[68] وما تعلق بهما من ضوابط القلة والكثرة ومراتب الشذوذ.

عقد ابن جني، في كتاب الخصائص، باباً في (اللغة المأخوذة قياسا) بدأه بقوله[69] : «هذا موضع كأنَّ في ظاهره تَعَجْرُفاً، وهو مع ذلك تحت أرجُل الأحداثِ مِمن تعلّق بهذه الصناعة، فضلا عن صدور الأشياخ. وهو أكثر من أن أحصيه في هذا الموضع لك، لكني أنبّهك على كثير من ذلك لتُكثر التعجُّب ممن تعجَّب منه، أو تستبعد الأخذ به. وذلك أنك لا تجد مختصرا من العربية إلاّ وهذا المعنى منه في عدة مواضع ؛ ألا ترى أنهم يقولون في وصايا الجمع : إنَّ ما كان من الكلام على فَعِل فتكسيره على أفْعُل ؛ ككَلْب وأكْلُب، وكَعْب وأكْعُب، وفَرْخ وأفْرُخ. وما كان على غير ذلك من أبنية الثلاثيّ فتكسيره في القِلَّة على أفعال ؛ نحو جَبَل وأجبال، وعُنُق وأعناق، وإبل وآبال، وعَجُز وأعجاز، ورُبَع وأرباع، وضِلَع وأضلاع، وكبد وأكباد، وقُفْل وأقفال، وَحِمْل وأحمال. فليت شعري هل قالوا هذا ليُعرف وحده،

أو ليُعرف هو ويقاس عليه غيره ؛ ألا تراك لو لم تسمع تكسير واحد من هذه الأمثلة بل سمعته منفرداً أكنتَ تحتشم من تكسيره على ما كُسِّر عليه نظيره ؟ لا، بل كنت تحمله عليه للوصيَّة التي تقدَّمت لك في بابه. وذلك كأن يُحتاج إلى تكسير الرِجز الذي هو العذاب فكنت قائلا لا محالة : أرجاز ؛ قياسا على أحمال، وإن لم تسمع أرجازاً في هذا المعنى...» وفي نفس الباب ذكر : «وَمَعَاذ الله أن ندَّعي أنَّ جميع اللغة تُستدرك بالأدلة قياساً».

لقد سبق أن أوضحنا أنَّ (القياس) لا يستطيع أن يحيط بأطراف اللغة. و لم يستطع أصحاب القياس أن يقللوا من أهمية السماع[70]، ولقد عقد ابن جني، وهو على رأس القياسيين باباً في (الخصائص) سمّاه (تعارض السماع والقياس) — ومما ذكره فيه[71] : «واعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شيء مّا، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فَدَعْ ما كنت عليه، إلى ما هم عليه».

ويقول إبراهيم أنيس[72] : « لست أعرف مصطلحاً من مصطلحات الدراسة اللغوية قد أسيء فهمه، وأُسيء استعماله بقدر ما أُسيء فهم واستعمال مصطلح (القياس اللغوي)»، فرغم أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد أولى القياس أهمية كبرى إذ كان من أهم قرارات مجمع القاهرة[73]، فلقد كثر الحديث عنه في الدورات الأولى، لاسيما أنَّ الاتفاق على تعريف محدد للقياس كان مدعاة للاختلافات حتى بين الأعضاء المتفقين باعتماده. وذلك للأسباب التي صدّرنا بها بداية هذا الجزء من البحث. فالشيخ أحمد الاسكندري، وهو الذي يعتبر حجة في هذا الميدان، مع أنه عرّف القياس بأنه (حمل كلمة على نظيرها في حكم)[74] فإنه استغرب من تعريف القدامى للقياس متسائلا عما يعنون بالقياس الذي لم يعثر له — حسب رأيه — على أثر واضح عند الأقدمين، فهم يعرّفونه بحسب الاطّراد والشذوذ. كما يتساءل هل يمكن لنا أن نقيس الاطـّراد والشذوذ ؟![75].

وشبيه بهذا ما نجده في كتاب (القياس في اللغة العربية) للشيخ محمد الخضر حسين حيث يقول[76] : «من الجلِيّ أن العرب لم يصرِّحوا بعمل القياس في شيء من أحوال الكلم، أو نظم الكلام، ولكن علماء اللسان يتتبّعون موارد كلامهم، ويتعرّفون أحواله، فإذا وجدوا في الكلم نفسها أو في تأليفها حالاً جرى عليها العرب بحيث يصحّ أن تكون موضع قدوة، استنبطوا منها قاعدة، ليقاس على تلك الألفاظ المسموعة أشباهها ونظائرها. فمن أسباب اختلافهم في صحة القياس أن يتوافر لدى العالم من استقراء كلام العرب ما يكفي لتركيب القاعدة، فيجيز القياس، ولا يبلغ الآخر بتتبعه مقدار ما يؤخذ منه حكم كلّي فيقصر الأمر على السماع. وقد يستوي الفريقان أو يتقاربان فيما عرفوه من الشواهد، ويكتفي به أحدهما في فتح باب القياس، ويستقلّه الآخر فلا يتخطى به حدّ السماع... ومن أسباب اختلافهم في القياس اختلاف أنظارهم في الشاهد، أو الشواهد سواء من حيث التوثيق والعصر».

ويمكن وصف منهج الشيخ محمد الخضر حسين وأمثاله[77] باستلهام التراث بعمق والمحافظة عليه، في جهودهم التي استهدفت إحياء وتحديث اللغة العربية. والحقُّ أن البصريين عوّلوا على القياس حتى بلغوا الغاية في إرساء أصوله. أما الكوفيون فقد اعتمدوا على السماع والقياس، وكان أوائلهم أدنى إلى الأخذ بالسماع منهم إلى إجراء القياس، وأحرص على الوصف منهم على التعليل، كما كان أوائل البصريين.

وكل ما في الأمر أن البصريين رجحوا على الكوفيين ، فنسولهم في باب التعليل غالبا، على أنّ المغالاة هنا ليست من طبيعة اللغة وخصائصها. إذ لا شك أنّ المستحب من القياس هو الذي أفاد في تهذيب اللغة وتشذيبها، وفي ضبط أحكامها وتعليمها، وفي اتساعها واطّراد نموها، ذلك القياس الذي يرتكز على ما أسموه (العلة التعليمية) و(العلة القياسية)[78] — وهو بذلك يلائم بين طبيعة اللغة، وينميها ؛ وهو مغاير للقياس الذي ينحو إلى الجدل والحجة النظرية، فتغدو اللغة حائذ رياضة عقلية وجدلاً سفسطائياً، غايتها جعل (التعليل) أصلا وغاية، لا وسيلة وحاجة... وبين القياسين تفاوت لا يخفى.

ومن البحوث المهمة في القياس بحث الأستاذ أحمد أمين بعنوان (مدرسة القياس في اللغة)[79]، وقد ناقشه مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في الجلسة التاسعة من الدورة الخامسة عشرة. ثم انتهى بعد مناقشته إلى قرار الأخذ بمبدأ القياس.

وقد قسّم الأستاذ المشتغلين بالعلم — ومنهم اللغويون والنحاة — إلى طائفتين : محافظين، وأحرار — والأحرار هم الذين يقيسون ما لم يردّ فيه نصّ على ما ورد فيه نص ؛ أما المحافظون، فهم يلتزمون ما ورد في اللغة، ولا يخرج منه بحال من الأحوال. وقرر أن من اللغويين المحافظين الذين وقفوا عندما ورد : الأصمعي، وابن الأعرابي، وأبو زيد، واستدلّ على محافظتهم بأنهم لم يكونوا يستبيحون لأنفسهم أن يقولوا كلمة، أو يشتقوا اشتقاقا إلا عن سماع، وكذلك جعل منهم أصحاب المعاجم كالجوهري، والفيروز آبادي، وابن منظور ؛ لأنهم لم يقيسوا على ما رووْا...

ثم جعل بجانب هؤلاء قلة من القياسيين ممثلة في أبي علي الفارسي، وتلميذه ابن جني أصحاب مدرسة (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) والمنسوب إلى قائلهم : (لأنْ أخطىء في خمسين مسألة مما بابه الرواية، أحب إليّ من أن أخطىء في مسألة واحدة قياسية)... وقد ختم الأستاذ أحمد أمين بحثه بفوائد القياس اللغوي، ومنها :

(1) إننا نجد كتب اللغة كثيرا ما تذكر المصادر ولا تذكر أفعالها أو العكس. أو يُذكر الفعل ولا يذكر مصدره، أو يُذكر الفعل ولا يُذكر من أيّ باب هو — فالقول بالقياس يمكننا من تكميل هذا النقص بحمل المجهول على المعلوم... وهذا الباب يكمل نقصاً كبيراً في المعاجم.

(2) أننا إذا وجدناهم يشتقون وزناً خاصاً، ويستعملونه للدلالة على شيء خاص، أمكننا أن نقيس عليه ما لم يذكروا. فإذا وجدناهم مثلاً يصوغون (فعّالا) للدلالة على محترف الحرفة أو المهنة، كنجّار وحدّاد وقفّال، أمكننا أن نقيس عليه من أسماء أصحاب المهن والحرف ما لم يذكروه.

(3) الاعتراف بالمولّد[80] أو الدخيل، وعدّه عربيا، وإدخاله في معاجمنا ما دام يجري على الصيغ العربية، ويسير على نمط العرب في وضعهم واشتقاقهم، مثل كلمة (الوزائع)، وقد استعملها (ابن خلدون) بمعنى الضرائب التي يوزعها الحاكم على رعيته، ومثل (تندّر) إذا جاء بالنادرة وقد استعملها صاحب الأغاني... ومثل مئات الكلمات التي استعملت في العصور المختلفة للدلالة على معايير جديدة من مثل ما أثبته (دوزي) في معجمه.

(4) التوسع في التولد الدلالي من الألفاظ العربية على نهج العرب، فقد سموا (القارورة) لأنهم لحظوا أن الشيء يقرّ فيها ؛ سموا الدار (داراً)، لأنه يكثر الدوران فيها...

(5) توليد ألفاظ جديدة باستغلال جرس الصوت ومحاكاته، على نحو ما كان من تسمية صوت الماء خريراً، وصوت الحجر صكاً، وصوت الريح هبوباً، والضفدع نقيقاً، واللبن درأً، والمريض أنينا...

وبعد ؛ فالقياس وسيلة رائعة من وسائل تنمية اللغة، والطريقة التنفيذية للقياس ـ كما يقول إبراهيم أنيس ـــ هي[81] : «الاشتقاق حين يكون الغرض من القياس تنمية الألفاظ». ورغم كل تلك المناقشات التي دارت حوله فقد وجد (المجمع) أنه الطريقة المناسبة لحل الصعوبات الناجمة عن التطبيقات العملية. ورغم أن للناس الحرية في الارتجال والقياس. ولكن يظل للعالِم اللغوي فقط حق الحكم بالصحة والسلامة. وشروط هذا العالِم أن يكون مثقفاً ثقافة لغوية وأدبية واسعة، متمكناً في النحو والصرف، إضافة إلى أن يكون له ذوق أرهف بكثرة القراءة اللغوية والأدبية ومعرفة بأسرار اللغة... وهو بذلك يستطيع أن يتخيَّر اللفظ المناسب للمعنى المناسب إما بوضع جديد، وإما باشتقاق من لفظ قديم. ويضيف الأستاذ أحمد أمين إلى ضرورة منح المجامع اللغوية والمؤسسات المماثلة سلطة الهيمنة اللغوية حتى تغدو قراراتها واقعاً في الحياة، فاللغة تحيا على الألسنة لا في بطون الكتب[82].

* * *

لقد انتهى المجمع، كما يقول إبراهيم مدكور، إلى[83] : «إطلاق القياس ليشمل ما قيس وما لم يقس من قبل، وتحرير السماع من قيود الزمان والمكان لنسجل ما نسمع اليوم من طوائف المجتمع المختلفة كالبنائين والنجارين، والتسليم بالتعريب، والاعتداد بالكلمات المولَّدة وتسويتها بالأصلية».

عندما تستدعي الضرورة ذلك.

وقد أسس المجمع قياسه على دعائم ثلاث[84] :

الأولى : الرجوع إلى ما قاله العلماء القدامى للاهتداء برأيهم بصدد الظاهرة اللغوية، فإذا وجد خلافا بين القدماء ـــ استغل هذا الخلاف ليصل إلى صلاحية استنباط الكلمة الجديدة بغض النظر عن مفهوم الكثرة والقلة.

الثانية : إعادة استقراء وإحصاء أمثلة الظاهرة التي يبحثها، موسِّعاً مساحة هذا الاستقراء ليشمل أكبر عدد من المصادر في مختلف العصور على نهج (دوزي) في معجمه (تكملة المعاجم العربية)، يقول إبراهيم أنيس : «والمسلك العلمي السليم في العصر الحديث أن يعيد الباحث تجارب من سبقوه، فإذا وصل إلى نفس النتيجة أكد عمله الحقيقة العلمية، أما إذا وصل إلى شيء جديد في تجربته كان بهذا قد أسهم في الكشف عن حقيقة علمية جديدة»[85].

الثالثة : الاستئناس بموقف جمهور الناس من أبناء العرب في العصر الحديث إزاء الصيغة أو الكلمة الجديدة «لأن اللغة لا تورث بل تكتسب... وهي مِلك من يتعلمها.... وإن تعلمنا للغة العربية عملية اكتساب... فنحن نشأنا نستمع إلى ألفاظ اللغة وصيغها وتراكيبها وأصواتها، وترك هذا في عقولنا ونفوسنا ما يمكن أن يسمى بالحسِّ اللغوي. وهذا الحسُّ اللغوي هو الذي يهدينا أحيانا إلى استنباط أمور جديدة لم ترد في المعاجم»[86].

* * *

وسنعرض فيما يلي لأنواع القياس كما يراها المجمع القاهري[87]، ثم نتبعها ببعض الصيغ القياسية التي أقرّها، فنقول :

أولا : القياس اللفظي، ويراد به وضع صيغ لأداء معان محددة، كصيغ اسم الفاعل والمفعول، وقد قُيِّدت بشروط عدة. وجهد المجمع أن يخفف من قيودها وأن يستعين ببعضها على أداء مدلولات خاصة. فقال ـ مثلا ـ بصياغة مصدر من الثلاثي على وزن فُعال للدلالة على المرض، وعلى وزن فِعالة للدلالة على الحِرفة، وعلى وزن فَعلان للتقلب والاضطراب، وعلى وزن فعِيل للصوت. وقال إنّ أفعال المطاوعة قياسية وإنْ أنكرها بعض اللغويين أو لم ترد في المعجمات، فمطاوع فعل باطراد انفعل أو افتعل، ومطاوع فعّل تفعّل، ومطاوع فاعل تفاعل، ومطاوع فعلل تفعلل. وقال أخيرا إن الفعل الثلاثي يعدّى قياسا بالهمزة أو التضعيف، ولم يكن ذلك مُسلما به من قبل على إطلاقه[88].

ثانيا : القياس المعنوي، ويراد به إطلاق لفظ عل حقيقتين مختلفتين لشبه بينهما، كالخمر يطلق على عصير العنب وعصير التمر، لأن كلاً منهما يخمر العقل ويغطيه، وهو أشبه ما يكون بالتضمين[89]. والقياس المعنوي يسمح باستعمال اللفظ في أكثر من معنى، فتكون له عدة دلالات، واحدة لغوية والأخرى عرفية أو اصطلاحية، ولكن قد تتمكن الدلالة العرفية أو الاصطلاحية حتى تصبح هي الراجحة في الاستعمال، يقول محمد الخضر حسين[90] : «وعلى هذا الوجه من النقل حمل كثير من العلماء الألفاظ الإسلامية، كالصلاة والزكاة والصيام والحج، وقالوا : إن الشارع نقل هذه الألفاظ من معانيها اللغوية، واستعملها في معانيها الشرعية... ثم صارت بغلبة الاستعمال ـ النقل ـ، حقائق في عرف حملة الشريعة».

وعلى هذا الوجه من النقل المعنوي يجري جانب كبير من الأسماء المستحدثة في العلوم وغيرها، كنقل كلمة (البرق) إلى (تلغراف) و(المدرَّعة) إلى سفينة على جوانبها ما يحميها من ضربات العدوّ كما تحمي الدروع الضافية رجل الحرب من الطعان. ونحو ذلك : السيارة، والقطار، والغواصة، والطيارة، والهاتف... ونحوها.

ثالثا : توهم الأصالة أو القياس الخاطىء : وهذا مصطلح نجد له عدة مترادفات عند اللغويين قدماء ومحدثين، فهو (التَّوهم) أو (الحمل) أو (القياس الخاطىء) أو (القياس الإبداعي) ـــ ويراد به «الميل العارض ـــ الذي لا يمكن التنبؤ بحدوثه ـــ من كلمة أو صيغة، إلى الخروج عن مدارها الطبيعي، في التطور والدخول في طبيعة كلمة أو صيغة أخرى، لوجود مشابهة حقيقية أو متوهمة بينهما»[91].

ولقد سمّى القدماء هذه الظاهرة (بالتوهم) أو (الحمل)، يقول سيبويه (الكتاب 367/2) : «فأما قولهم : مصائب، فإنه غلط منهم، وذلك أنهم توهموا أن مُصيبة فعلية، وإنما هي مُفعِلة». وقد أوضح ابن جني طريقة هذا التوهم ـــ أو القياس الخاطىء ـــ بقوله : «وذلك أنهم شبهوا مصيبة بصحيفة، فكما همزوا صحائف همزوا أيضا مصائب، وليست ياء (مصيبة) زائدة كياء (صحيفة)، لأنها عين ومنقلبة عن واو، هي العين الأصلية، وأصلها مُصْوِبة لأنها اسم فاعل من أصاب»[92].

وفيما يذكره السيوطي[93] نقلاً عن شرح الفصيح لابن خالويه : «كان الفرّاء يجيز كسر النون في شتَّانَ تشبيهاً بسيَّانِ، وهو خطأ بالإجماع. فإن قيل : الفرّاء ثقة ولعلّه سمعه، فالجواب : إن كان الفراء قاله قياسا فقد أخطأ القياس، وإن كان سمعه عن عربيّ، فإن الغلط على ذلك العربي، لأنه خالف سائر العرب، وأتى بلغة مرغوب عنها» ـــ فعلى الاحتمال الأول يكون الفراء قد وقع في قياس خاطىء

لأنه شبّه شتّان بسيّان، فظن الأولى مثنى وكسر نونها مثل سيان. ولكن شتان مبنية على الفتح لأنها اسم فعل ولسيت مثنى. وعلى الاحتمال الثاني يكون العربي قد جرى على القياس الخاطىء لمخالفته قواعد الإعراب.

هذا ويمكن اعتبار القياس الخاطىء مسئولا عما يسمى بالأخطاء الشائعة، ذلك أن القياس يبدأ عادة عند فرد يقوم به للمرة الأولى، ثم قد لا يصوَّب له، فينتشر ويزيد، ويقلّده غيره من الناس. ومن هنا ينشأ ما يسمى (بالأخطاء اللغوية الشائعة). وللقياس الخاطىء أثر كبير في تطور الصيغ والدلالات في بعض الأحيان، فتشابه كلمة (سراويل) وهي مفردة في اللغة الفارسية، بصيغة جمع تكسير في العربية، وهي صيغة (فعاليل)، جعل العرب يقيسونها على تلك الصيغة من صيغ الجمع، ويشتقون لها مفرداً قياساً على مفردات ذلك الجمع فيقولون (سروال). ومثلها الظن بأن كلمة (عتيد) بمعنى جبار قوي لقياسها على (عنيد)[94].

ومن العلماء المعاصرين المتحمسين للقياس الخاطىء : الشيخ عبد القادر المغربي، والدكتور إبراهيم أنيس، والدكتور عبد الصبور شاهين. ويذهب الأخير إلى تسميته (بالقياس الإبداعي)، ويتبنّى شاهين دعوة اللغوي الفرنسي (فرديناند دوسوسير) فيقول : «القياس الابداعي، وهو في نظره القياس الحق، لأنه يخرج عن الجدول الاشتقاقي التقليدي، ويخترع كلمة جديدة، يمكن أن تضاف إلى معجم اللغة، بل هي الطريق إلى تطوير اللغة بإخراجها عن النمطية، وإيجاد احتمالات جديدة، والتوسع في قواعد كانت من قبل مقيدة أو ضيقة. ويرى هذا اللغوي الفرنسي في تحديده لعملية القياس بطريقة رياضية أنها تتم على صورة معادلة جبرية من نوع الرابع المتناسب، الذي يأتي على صورة :

$\frac{م}{ب} = \frac{ج}{س}$ ، $\therefore$ $س = \frac{ب \times ج}{م}$[95].

وفي كتابه (العربية لغة العلوم والتقنية) أورد أمثلة في باب جموع التكسير : أن وزن (فواعل) يطّرد في جمع مفردات مختلفة للمذكر والمؤنث والصفات : وهذا مخالف لما ذكره المرزباني في كتابه (الموشح) أن جمع (فاعل) على (فواعل) خاص بالمؤنث، فيقال : ضوارب جمعاً لضاربة، لا جمعاً لضارب، وكذلك : قواتل وقاتلة، وأنه لم يسمع عن العرب جمع (فاعل) للمذكر على (فواعل) إلا في كلمتين هما : فارس وفوارس (لأن الفروسية خاصة بالرجال فلن تلتبس)... ومما ذكره عبد الصبور شاهين ــ استدراكا على ما ذهب إليه المرزباني وابن خالويه في هذه القاعدة :

- جمع لاسم على (فوعل)، مثل : جوهر وجواهر، وكوثر وكواثر.
- جمع لاسم على (فوعلة)، مثل : صومعة وصوامع، وزوبعة وزوابع.
- جمع لاسم على (فاعِل)، مثل : خاتم وخواتم، قالب وقوالب.
- جمع لاسم على (فاعلاء)، مثل : قاصعاء وقواصع، وراهطاء ورواهط.
- جمع لوصف على (فاعِل)، مثل : حائِض، وحوائض، وطالق وطوالق.
- جمع لوصف على (فاعِل)، مثل : صاهِل وصواهل، شاهق وشواهق.
- ومن توسّع الاستخدام في اللغة العربية المعاصرة في هذا الباب : أواخر. نوابغ. بوارج. خوامس.

رواسب. سواتر. سوائل. سوابح. شواخص... وغيرها كثير[96].

ولكثرة الشواهد التي يمكن تخريجها على مبدأ التوهم (القياس الخاطىء)، كاد مجمع اللغة القاهري، أن يقرّ هذا المبدأ ويعترف به في عداد الأقيسة اللغوية، وخاصة بعد أن ناقش البحوث التي تقدم بها عضو المجمع الشيخ عبد القادر المغربي، وهي تحمل العناوين التالية[97] :

- بين اللغة والنحو (دورة المؤتمر 14، سنة 1948م)،
- الشواهد على توهم أصالة الحرف (دورة المؤتمر 15، سنة 1949م)،
- توهم زيادة الحرف الأصلي (دورة المؤتمر 20، سنة 1952م).

ولقد دعا الشيخ المغربي إلى اتخاذ (توهم الأصالة) قاعدة في الاشتقاق لأنّ شواهدها : «بلغت من الكثرة حدّا رأيته كافيا في اعتبار هذا الضرب من التوهم قاعدة تحتذى، فيحمل على شواهدها المنقولة عن الفصحاء شواهد أخرى من كلام المولدين فنعتبرها صحيحة سائغة الاستعمال ولا نخطّىء الكتّاب المعاصرين أو المولدين في استعمالها»[98].

ومن الشواهد التي أوردها المغربي على توهم أصالة الحرف :

- جمع ريح على أرياح، وعيد على أعياد، وميثاق على مياثيق... على توهم أصالة الياء في (المفرد) على حين أنها في الأصل (واو).

و- جمع مكان على أمكنة، ومسيل على أمسلة ومسلان... على توهم أصالة (الميم) في (المفرد) على حين أن الأصل فيهما من (الكون) و(السيل).

و- ومنه : توهم أصالة الميم الزائدة في أوائل المصادر والمشتقات، في مثل : المسكنة والمذهب والمنطقة والمدرعة والمرفقة والمنديل، حيث قال العرب : تمسكن وتمذهب وتمنطق وتمدرع وترفق وتمندل. ومن المعروف أن وزن (تمفعل) يدلّ على التكلف والاتخاذ والتظاهر والوضع، وهو موضع اختلاف بين علماء اللغة[99].

ومن شواهد توهم زيادة الحرف الأصلي التي ذكرها المغربي أيضا :

- زيادة الهمزة في أشياء وبرآء.

و- زيادة الألف في منارة حيث جمعت على منائر، ولو كانت أصلية لقيل مناور.

لقد أحال المجمع اقتراح المغربي إلى (لجنة الأصول)، واستمعت اللجنة إلى مذكرتين بهذا الخصوص الأولى بعنوان (توهم أصالة الحروف وتوهم زيادتها) لإبراهيم أنيس. والثانية بعنوان (التوهم وآثاره في العربية) للشيخ محمد عليّ النجار[100]. وفي ضوء ذلك كله كان قرار المجمع، وهذا نصه كما ورد في (كتاب في أصول اللغة) : «رأت اللجنة في ضوء ما أثر عن اللغويين أنّ توهم أصالة الحرف الزائد أو المتحول لم يبلغ درجة القاعدة العامة، غير أن هذا التوهم ضرب من ظاهرة لغوية فطن إليها المتقدمون ودعمها المحدثون، ولهذا ترى اللجنة أن في وسع المجمع أن يقبل نظائر الأمثلة الواردة على توهم أصالة الحرف الزائد أو المتحوّل، مما يستعمله المحدثون، إذا اشتهر ودعت إليه الحاجة»[101].

ومن أمثلة ما دعت إليه الحاجة ما اتّخذه المجمع من جواز استعمال (التقييم) بمعنى بيان القيمة Evaluation. والتقويم بمعنى التعديل Modification،

اعتمادا على التفرقة الصوتية بين الواو والياء، مع اتحاد الأصل اللغوي فيهما. وقد جاء قرار المجمع (في أصول اللغة، ص 228) : «الياء في كلمة (قيمة) أصلها واو ساكنة مكسور ما قبلها، وكذلك كلمة (ديمة) من الدوام، وعيد من العود. والأصل في الاشتقاق من أمثال هذه الألفاظ أن يُنظر إلى أصل الحرف، كما قال العرب في بعض الاستعمالات دوّمت السماء، إلا أن العرب ربما قطعوا النظر عن أصل حرف العلة، ونظروا إلى حالته الراهنة، كما قالوا ديمت السماء في بعض الاستعمالات، وكما قالوا : عيد الناس إذا شهدوا العيد، ولم يقولوا في هذه الكلمة : عود الناس، تحاشيا عن توهم أنها من العادة. وعلى هذا يجوز أن يقال : قيّم الشيء تقييما بمعنى حدد قيمته للتفرقة بينه وبين قوّم الشيء بمعنى عدّله، وقد جاءت المعاقبة بين الواو والياء المشددتين للتخفيف في أمثلة من كلام العرب يستأنس بها في قبول ذلك».

الهوامش والتعليقات

(1) يذكر السيوطي في (المزهر) أن اسمه (أبو نصر الفارابي). وما أثبتناه عن مجلة اللسان العربي (مجلد 14، الجزء الأول، 1976م) وقد قام الدكتور أحمد مختار عمر بتحقيق معجم (ديوان الأدب) المنسوب للفارابي اللغوي، ابراهيم بن إسحق بن إبراهيم الفارابي المتوفى سنة 370هـ. وقد تداول الباحثون قائمة الفارابي نقلاً عن السيوطي في المزهر دون تحقيق (الاسم)، وقد وجدت أن الدكتور صبحي الصالح ظنّه إسماعيل بن حماد المعروف بالجوهري صاحب (الصحاح)، والصحيح أن الجوهري خال إبراهيم بن اسحق بن إبراهيم الفارابي (انظر : دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، ص 112، ط6، 1960م).

(2) السيوطي، جلال الدين : المزهر في علوم اللغة وأنواعها، (القاهرة : البابي الحلبي، ط 1، دون تاريخ)، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، وآخرين. الجزء الأول ص ص 211 - 212، والاقتراح في علم أصول النحو (للسيوطي) ــ تحقيق أحمد محمد قاسم (مصورة أدب الحوزة)، ص ص 56-57.

(3) عبد التواب، رمضان : فصول في فقة اللغة، (القاهرة : مكتبة الخانجي، ط 2، 1980).

(4) حسن، عباس : اللغة والنحو بين القديم والحديث، (القاهرة : دار المعارف بمصر، 1966م)، ص 69.

(5) السيوطي : المزهر 249/1، والاقتراح، ص 23.

(6) أبو المكارم، علي : أصول التفكير النحوي، (بيروت : دار الثقافة، 1973م) ص ص 27 - 29.

(7) السيوطي، المزهر 212/1، وقابل بباب «في ترك الأخذ عن المدر كما أُخذ عن أهل الوبر» الخصائص 5/2. والنص الكامل كما ورد في المزهر : «ولا من حاضرة الحجاز ؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم».

(8) السيوطي، المزهر 240/1.

(9) الصالح، صبحي : دراسات في فقه اللغة، (بيروت : دار العلم للملايين، ط6، 1976م) ص 111.

(10) السيوطي، المزهر 185/1.

(11) الجندي، أحمد علم الدين : اللهجات العربية في التراث، (تونس : الدار العربية للكتاب، 1978)، ص 185.

(12) السيوطي، الاقتراح : 202.

(13) حرشة الضباب : صائدو الضباب، والضباب (بكسر الضاء) جمع ضب وهو حيوان، ورَجُل ضب : قوي أو جَلد شديد.

(14) الشوارِيز : جمع شواز، وهو اللبن الرائب (الشخين).

(15) الكواميخ : جمع كامخ، وهو نوع من الأدم كالخل ونحوه من المشهيات.

(16) أبو المكارم : أصول التفكير النحوي، ص 45 (بتصرف).

(17) انظر : البغدادي، خزانة الأدب 3/1.

(18) انظر : السيوطي، المزهر 488/2 - 489.

(19) انظر : البغدادي، خزانة الأدب 6/1.

(20) ابن رشيق، أبو علي الحسن : العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، (القاهرة : المكتبة التجارية، ط 3: 1963م)، ص 90 - 91.

(21) ابن قتيبة الدينوري : الشعر والشعراء، تحقيق أحمد شاكر، (القاهرة : ــ المكتبة التجارية، 1966 م)، 3/1.

(22) الأصفهاني، أبو الفرج : الأغاني، (القاهرة : دار الكتب)، 190/3.

(23) السيوطي، الاقتراح : 70.

(24) الزمخشري، محمود بن عمر : الكشاف، (القاهرة : البابي الحلبي، ط 1، 1948م)، 221/1.

(25) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد : المقدمة، (بيروت : دار الكتاب العربي، ط6)، ص 1076 (فصل : مغايرة لغة العرب لهذا العهد للغة مُضر وحمير).

(26) دوزي، رينهارت : تكملة المعاجم العربية، ترجمة وتعليق محمد سليم النعيمي، (بغداد : دار الرشيد، 1982م)، ص 13.

(27) حجازي، محمود فهمي : اللغة العربية عبر القرون، (القاهرة : دار الثقافة، 1987)، ص 54.

(28) المرجع نفسه، ص 57.

(29) مجمع اللغة العربية بالقاهرة : مجلة المجمع، الجزء الأول، ص 202.

(30) حسن، عباس : اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص ص 24 - 25.

(31) مجلة المجمع القاهري، 116/8.

(32) المرجع نفسه، 146/8

(33) المرجع نفسه، مؤتمر الدورة الثلاثين 165 سنة 1963.

(34) المرجع نفسه، 56/8.

(35) ابن جني، أبو الفتح عثمان : الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، (القاهرة : دار الكتب المصرية، ط 2، 1952-1956م) 42/2.

(36) الحَزْن (بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي المعجمة) : الصعب، ج : حُزُون.

(37) الأمارات (بفتح الهمزة، مفردها أمارة) : العلامات.

(38) انظر : المرجع السابق، ص 43.

(39) انظر : السيوطي، المزهر 114/1 - 131.

(40) المدرسة : جماعة من الفلاسفة أو المفكرين أو الباحثين، تعتنق مذهبا معينا، أو تقول برأي مشترك (لفظ مجمعي عن المعجم الوسيط). والبصريون نسبة إلى مدرسة البصرة، وهم طائفة من العلماء نشؤوا في مدينة البصرة، وعكفوا على دراسة النحو وجمع مسائله وتمحيصها وتنميتها، حتى اكتملت، واستقام النحو علما تام السمات. وقد تتابعت طبقاتهم منذ القرن الأول الهجري إلى أواخر القرن الثالث، فكانت سبع طبقات، إمام الأولى : أبو الأسود الدؤلي (ت 69هـ).. وإمام السابعة : أبو العباس المبرد (ت 285هـ).
والكوفيون نسبة إلى مدرسة الكوفة، ومن زعمائهم الفرّاء (187هـ)، والكسائي (ت 189هـ)، والفراء (ت 207هـ)، وثعلب (ت 291هـ).

(41) ابن جني : الخصائص، 43/2.

(42) انظر : الخصائص 96/1 - 99. والاقتراح، ص ص 61 - 63.

(43) انظر : المزهر 55/1 - 56 و117 - 118. والنحو واللغة، ص ص 42 - 59.

(44) الخصائص 119/1.

(45) نفسه، 357/1.

(46) نفسه، 10/2.

(47) الجوهري، اسماعيل بن حماد : تاج اللغة وصحاح العربية، (بيروت : دار العلم للملايين، ط 2، 1979م ــ تحقيق عبد الغفور عطار)، مادة (ق ي س).

(48) الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف :التعريفات، (بيروت : مكتبة لبنان، 1978م)، ص 159.

(49) السيوطي، الاقتراح، ص 94.

(50) علّي حسب الله : أصول الأحكام الشرعية، (القاهرة : مطبعة العلوم، ط 2، د.ت)، ص 12.

(51) المرجع نفسه، والصفحة.

(52) القياس في الشرع : «حمل فرع على أصل بجامع بينهما. وقيل حكمك على الفرع بمثل ما حكمت به في الأصل لاشتراكهما في العلّة التي اقتضت ذلك في الأصل. وقيل حمل مجهول على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بجامع بينهما من إثبات صفة لهما أو نفيهما عنهما. ومعاني هذه الحدود متقاربة. وقيل هو الاجتهاد، وهو خطأ، فإنّ الاجتهاد قد يكون بالنظر في العمومات وسائر طرق الأدلة وليس بقياس... ولابُدّ في كل قياس من أصل وفرع وعلّة حكم» ــ (روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة المقدسي المتوفى سنة 630هـ، المطبعة السلفية بالقاهرة، 1358هـ. ص ص 275 - 276. وانظر : أصول الفقه للشيخ محمد الخضري، ط6 ، 1969م، المكتبة التجارية بمصر، ص ص 288 - 350).

(53) انظر ترجمته في النجوم الزاهرة 298/6.

(54) ابن الحنبلي، عبد الرحمن الأنصاري : أنيسة النبي المصطفى محمد ﷺ، (القاهرة : دار الكتب الحديثة، ط 1973م) تحقيق أحمد الجاسر وعلّي أحمد الخطيب.

(55) أنيسة النبيّ، ص 79.

(56) المرجع نفسه، ص 80.

(57) فنحاة البصرة ــ مثلا ــ يسمون (بأهل المنطق)، وحتى الفقهاء فقد استخدموا كثيراً من المصطلحات المنطقية في بحوثهم الأصولية، فتحدثوا عن الجنس والنوع، والكلّي والجزئي والعام والخاص. واعتبروا القياس أصلا من أصول التشريع الأربعة، ورسموا قواعده ونظموا طرقه محاكين صنيع أرسطو في قياسه المنطقي... انظر : الاقتراح للسيوطي، ص 96.

(58) المزهر، 59/1، والاقتراح، ص 98.

(59) الاقتراح، ص 95.

(60) الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد : لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، (دمشق : مطبعة الجامعة السورية، 1957م)، ص 95.

(61) إعراب القرآن للزجاج، 9/1. اللغة والنحو، ص ٢٢.

(62) شلبي، عبد الفتاح إسماعيل : أبو عليّ الفارسي (القاهرة : نهضة مصر، ط 1، 1958م)، ص ص 217 - 219.

(63) النحو في صورته الأولية يقوم على تتبع الظواهر المتشابهة والبحث عن أسبابها وعللها، وهذا القدر منه عرفه ابن إسحق (ت 117هـ). يقول ابن سلام (طبقات فحول الشعراء 17/1) :

«وأخبرني يونس أن ابن إسحق قال للفرزدق في مديحه يزيد بن المهلب :

مُسْتَقْبِلِينَ شَمالَ الشَّامِ تَضْرِبُنا ... بِحاصِبٍ كَتَدِيفِ القُطْنِ مَنْثُورِ
عَلى عَمائِمِنا يُلْقَى وأَرْحُلِنا ... على زَوَاحِفَ تُزْجَى مُخُّها رِيرِ

قال ابن إسحق : أسأت إنما هي ريرُ (بالضم)، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع».

لقد كان يريد للقاعدة التي استخرجها بقياسه أن تطرد وتستقيم على وتيرة واحدة. وعن ابن إسحق روى سيبويه، ومن ذلك (الكتاب 242/3) :

«... فإن سميت المؤنث بعمرو أو زيد لم يجز الصرف، هذا قول أبي إسحق، وأبي عمرو فيما حدثنا يونس، وهو القياس». وقد كان ابن أبي اسحق واعياً بحدود النحو التي تفصله عن رواية اللغة والغريب، يقول ابن سلاّم (طبقات فحول الشعراء، 14/1) : «هل سمعتَ من أبي إسحق شيئا ؟ قال : قلت له : هل يقول أحد الصويق ؟ يعني السوق. قال : نعم ؛ عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا ؟! عليك بباب من النحو يطّرد وينقاس». ولهذا يقال عنه إذا ما قُرن بأبي عمرو : كان ابن أبي إسحق أشدّ تجريدا للقياس، وكان أبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها.

(64) انظر طبقات الزبيدي، ص 40، في تأويل كلٍّ من الرجلين نصب (الطير) في قوله تعالى : ﴿يا جبال أوبي معه والطير﴾ (سورة سبأ 10) — توفي عيسى بن عمر سنة 149هـ. وأبي عمرو بن العلاء 154هـ.

(65) الكتاب، 286/1.

(66) انظر : الأصول (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب، ط 2، 1984)، ص ص 174 - 178.

(67) لم يكن غريباً أن يعْنى المسلمون بالنحو هذه العناية، فهو أداة من أدوات فهم الكتاب والسنة، ووسيلة ضرورية لمن شاء أن يعالج العلوم الدينية، وخاصة الموالي والأعاجم الذين ليست العربية فطرتهم، ولا الفصحى سليقتهم. وقد جاء في مقدمة ابن خلدون أن من أراد الشريعة فلا بُدّ له من معرفة علوم اللسان العربي، وهي أربعة : لغة ونحو وبيان وأدب، وأهمها النحو لأنه يبيّن أصول المقاصد بالدلالات، ولولاه لجهل أصل الافادة واختلّ التفاهم جملة.

(68) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة (القاهرة : الأنجلو المصرية، ط٦، 1978م) ص ص 34 - 39.

(69) الخصائص، 40/2 - 41 و43.

(70) الواقع أن عصر الاحتجاج بالسماع لم ينته بانتهاء القرن الثاني الهجري، بل ظل السماع حجة قوية في حسم الخلاف أمام الجدل اللغوي حتى القرن السادس الهجري ؛ فهذا أبو منصور الأزهري (ت 370هـ) صاحب (تهذيب اللغة) يرى أنّ من أسباب تمامه أنه سمع من العرب حين وقع في أسْر القرامطة (أنظر مقدمة تهذيب اللغة، ص 7). وكان الزمخشري (ت 538هـ) يروي عن أعراب مكة... ومن هنا ظهر مصطلح جديد يمكن اعتباره وليد السماع والمشافهة، ونعني به (النقل)، وقد عرّفه أبو البركات الأنباري (ت 577هـ) بأنه «هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة» (لمع الأدلة، ص 45).

(71) الخصائص، 125/1.

(72) من أسرار اللغة، ص 17.

(73) إبراهيم مدكور : مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما (القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ط 1964م)، ص 139.

(74) محاضر جلسات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 38/4 وما بعدها. وهذا التعريف للقياس (حمل كلمة على نظيرها في حكم) — هو ما أقرّه المجمع. وكذلك اختاره من المحدثين إبراهيم أنيس (من أسرار اللغة، ص 16)، وإليه ذهب مهدي المخزومي، فبعد أن شن حملة على الذين تمسكوا بالاستنتاج العقلي والتعليل والتقدير والتأويل في اللغة والنحو ذكر أن القياس الذي يجب أن يتّبع في دراسة النحو واللغة هو القياس القائم على أساس «حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يُسمع على ما سُمع، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرفت أو سُمعت، وهذا القياس — كما قلت — هو الطريق الطبيعية لتموّ مادة اللغة واتساعها (النحو العربي، نقد وتوجيه — دار الرائد العربي، ط2، 1986م)» ص 20.

(75) محاضر الجلسات، 353/1. وقابل بالمزهر للسيوطي 226/1-233.

(76) محمد الخضر حسين : القياس في اللغة العربية (القاهرة : المطبعة السلفية، ط 1، 1353هـ)، ص ص 48 - 49 (بتصرف يسير).

(77) ومنهم : عبد القادر المغربي (كتاب الاشتقاق والتعريب، ط 2، القاهرة 1947م)،
ومصطفى صادق الرافعي (تاريخ آداب العرب، ط 3، القاهرة 1953م)،
وساطع الحصري (آراء وأحاديث في اللغة والأدب، بيروت 1958م)،

وأحمد أمين (ضحى الإسلام، ط 5، القاهرة 1956)،
وإسماعيل مظهر (تجديد العربية، ط 1، القاهرة 1947م)،
وعبد الله أمين (الاشتقاق، ط 1، القاهرة 1956م).

(78) مثال (العلّة التعليمية)، فقولك هذا مرفوع لأنه فاعل، وذلك منصوب لأنه مفعول به. وأما (العلة القياسية)، فالتي تقوم على اشتراك المقيس، والمقيس عليه فيما تصوروا أو ظنوا أنه علة موجبة للحكم فيهما، كحملهم بناء اسم (لا) النافية للجنس على بناء (خمسة عشر). وعلى العموم فلقد تعرض القدماء لمصطلحات كثيرة في (باب القياس) كانت موضوع تأويلات مختلفة مثل : الاطراد، والغالب، والكثير، والأكثر، والباب، والأصل، وأصل الباب، والقاعدة. وقد قالوا : إن الفرق بين الغالب والكثير هو أنّ ما ليس كثيرا فهو نادر، وأن ما ليس غالبا ليس نادراً يمكن أن يكون كثيرا... ولاشك أن هذه التفريعات ناتجة عن (القياس الشكلي)، وأنها لا تفيدنا نفعاً لذلك فقد قرر المجمع اعتبارها مترادفات تدلّ كلها على القياس (انظر محاضر الجلسات «مجمع اللغة العربية بالقاهرة» 4/38-55، ومجموعة القرارات ص 44).

(79) نُشر البحث في (مجلة مجمع اللغة بالقاهرة)، جزء 7، سنة 1953، ص ص 351-358. وانظر للمزيد (أحمد أمين : ظهر الإسلام، ط2، 1957م، الجزء الثاني، ص ص 89 - 92).

(80) المولّد ـــ كما عرّفه المجمع في المعجم الوسيط ـــ، هو اللفظ العربي الذي يستعمله الناس بعد عصر الرواية. أو، هو اللفظ الذي استعمله المولدون على غير استعمال العرب (مجلة المجمع القاهري 33/1).

(81) طرق تنمية الألفاظ في اللغة (القاهرة : ط النهضة المصرية، 1966)، ص 39.

(82) انظر : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجلد 7، ص 358.

(83) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما، ص 42. ومجلة المجمع القاهري 302/7.

(84) انظر : إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة، ص ص 31-32.

(85) المرجع السابق، ص 31.

(86) المرجع السابق، ص 32.

(87) إبراهيم مدكور : مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً، ص 43.

(88) المرجع السابق، الصفحة نفسها، وانظر مجلة المجمع، المجلد الأول، ص ص 34-37.

(89) المرجع السابق، الصفحة نفسها، والتضمين (كما أقرّه المجمع القاهري ـــ مجلة المجمع 33/1) : «أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدّى فعل آخر أو ما في معناه فيعطى حكمه في التعدية واللزوم. والمجمع يرى أنه قياسي لا سماعي بشروط ثلاثة : تحقيق المناسبة، وأمن اللبس بين المعنيين، وملاءمة التضمين للذوق العربي».

(90) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المجلد الأول، ص ص 296-297.

(91) رمضان عبد التواب : التطور اللغوي (القاهرة : مكتبة الخانجي، ط 1، 1983) ص 68، نقلا عن أسس علم اللغة، لماريوباي، ص 141.

(92) الخصائص، 277/3.

(93) المزهر، 504/2.

(94) انظر : رمضان عبد التواب : التطور اللغوي، ص ص 74-76.

(95) عبد الصبور شاهين : اللغة العربية لغة العلوم والتقنية (الدمام : دار الإصلاح، ط 1، 1983م)، ص 245.

(96) المرجع السابق، ص ص 249-250.

(97) الأبحاث الثلاثة منشورة في مجلة مجمع اللغة العربية : 7/257-260 و7/361-374 و9/61-72.

(98) المرجع السابق، مجلد 7، ص 61.

(99) انظر : الخصائص لابن جني 206/3 و279.

(100) انظر : كتاب في أصول اللغة، ص ص 44-48.

(101) المرجع السابق، ص 44.

المراجع

- الأزهري، محمد بن أحمد : تهذيب اللغة، تحقيق مجموعة من العلماء بإشراف الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر (القاهرة : الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر، 1964 - 1967م).
- الأصفهاني، أبو الفرج، علي بن الحسين : الأغاني (القاهرة : طبعة دار الكتب، والهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر).
- أمين، أحمد : ظهر الاسلام (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ط 2، 1957م).
- أمين، عبد الله : الاشتقاق (القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط1 ,1958م).
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد : لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني (دمشق : مطبعة الجامعة السورية، 1957م).
- أنيس، إبراهيم : من أسرار اللغة (القاهرة : الأنجلو المصرية، ط 6، 1978م).
- الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف، التعريفات (بيروت : مكتبة لبنان، 1978م).
- الجمحي، محمد بن سلام : طبقات فحول الشعراء، شرح محمود محمد شاكر (القاهرة : دار المعارف، 1952م).
- الجندي، أحمد علم الدين : اللهجات العربية في التراث (تونس : الدار العربية للكتاب، 1978م).
- ابن جني، أبو الفتح عثمان : الخصائص، تحقيق محمد علي النجار (القاهرة : دار الكتب المصرية، 1952-1956م).
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد : تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفار عطار (بيروت : دار العلم للملايين، ط2 ,1979م).
- حجازي، محمود فهمي : اللغة العربية عبر القرون (القاهرة : دار الثقافة، 1987م).
- حسب الله، علي : أصول الأحكام الشرعية (القاهرة : مطبعة العلوم، ط2، د.ت).
- حسن، عباس : اللغة والنحو بين القديم والحديث (القاهرة : دار المعارف، 1966م).
- حسين، محمد الخضر : القياس في اللغة العربية (القاهرة : المطبعة السلفية، ط1 ,1353هـ).
- ابن الحنبلي، عبد الرحمن الأنصاري : أقيسة النبي المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم، تحقيق أحمد الجاسر وعلي أحمد الخطيب (القاهرة : دار الكتب الحديثة، 1983م).
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد : المقدمة (بيروت : دار الكتاب العربي، ط6، 1979م).
- دوزي، رينهارت : تكملة المعاجم العربية، ترجمة محمد سليم النعيمي (بغداد : دار الرشيد، صدر منه خمسة أجزاء حتى سنة 1982م).
- الرافعي، مصطفى صادق : تاريخ آداب العرب (القاهرة : ط3 ,1953م).
- ابن رشيق، أبو علي الحسن : العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محيي الدين عبد الحميد (القاهرة : المكتبة التجارية، ط3 ,1963م).
- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن : طبقات النحويين واللغويين، تحقيق أبي الفضل ابراهيم (القاهرة : 1954م).
- الزجاج، أبو اسحاق إبراهيم بن السَّري : إعراب القرآن، تحقيق إبراهيم الابياري (القاهرة : المطابع الأميرية، 1964م).
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر : الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (القاهرة : البابي الحلبي، 1972م).
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان : الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1397هـ).
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر : الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد محمد قاسم (مصور أدب الحوزة).
  :المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق أبي الفضل ابراهيم وآخرين (القاهرة : البابي الحلبي، ط 1، د.ت).
- شاهين، عبد الصبور : اللغة العربية لغة العلوم والتقنية (الدمام : دار الإصلاح، ط1، 1983م).

- شلبي، عبد الفتاح إسماعيل : أبو علي الفارسي (القاهرة : نهضة مصر، ط1، 1958م).
- الصالح، صبحي : دراسات في فقه اللغة (بيروت : دار العلم للملايين، ط6، 1976م).
- عبد التواب، رمضان : التطور اللغوي (القاهرة : مكتبة الخانجي، ط 1، 1983م).
: فصول في فقه اللغة (القاهرة : مكتبة الخانجي، ط 2، 1980م).
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة : المعجم الوسيط (القاهرة : دار المعارف، ط2، 1973م).
- مدكور، إبراهيم : مجمع اللغة بالقاهرة في ثلاثين عاما (القاهرة : الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1964م).
- المغربي، عبد القادر : الاشتقاق والتعريب (القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط2، 1947م).
- أبو المكارم، علي : أصول التفكير النحوي (بيروت : دار الثقافة، 1973م).

الدوريـــات

- مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب بالرباط، المجلد 14، الجزء الأول، 1976م.
- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ومحاضر الجلسات : أعداد متفرقة.